دور المرأة السودانية في الحياة السياسية(1956 - 2020م)
(تحديات ومكاسب)

د. إسـراء إبراهيـم بكـري إبراهيـم
أستاذ مساعد. قسم التاريخ
كلية التربية جامعة الزعيم الأزهري

د. مها عبد الرحمن عبد الرازق الطيب
أستاذ مساعد. قسم علم النفس
كلية التربية جامعة الزعيم الأزهري

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أوضاع المرأة السودانية خاصة السياسية والكشف عن الدور الذي لعبته في الحياة السياسية في الفترة من (1956-2020) وتناولت عواملاقتصادية و اجتماعية وثقافية التي شكلت تحديات واجهت المرأة والتعرف على المكاسب التي حققتها ودور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والقوانين و آليات التمكين في دعم وتعزيز دور المرأة السياسي ومدى التقدم المحرز في ممارسة العمل السياسي عبر مؤشرات نسبة التمثيل للمرأة السودانية في المناصب الإدارية والوزارية والتمثيلالبرلماني والدستوري والسيادي ومواقع اتخاذ القرار. استخدمتالباحثتان المنهج التاريخيوالوصفي التحليلي. خلصت هذه الدراسة إلى أن التحديات التي واجهت المرأة السودانية ووقفت عائقاً دون أن تلعب دوراً اساسياً، وبرز ذلك في بعض الموروثات والمفاهيم المجتمعية المسيطرة في ذلك الوقت وأن الاحزاب السياسية و الحكومات التنفيذية لم تعمل علي تنشيط الدور السياسي للمرأة بالصورة المطلوبة ونضال المرأة نتج عنه كسب عدة حقوق ، كما أنها وجدت الدعم من المنظمات المجتمع المدني وآليات التمكين على المستوي المحلي والعالمي.

الكلمات المفتاحية: المرأة السودانية ،الحياة السياسية ،التحديات ،المكاسب ،الحقوق.

Role of Sudanese woman in political life
(1956- 2020)
Challenges and gains

Dr. Isra Ibrahim Bakri Ibrahim
Dr. Maha Abdelrahman Abdelrazig Eltaib.

Abstract:

The study aimed to shed light on the Sudanese women's situations particularly the political, and disclose the role that was played in the political arena from the period (19562020-). It handled the economic, social and cultural factors that shaped challenges faced women. Realizing the gains that women achieved and the role of political parties and organizations of civil society and laws and mechanisms

of empowerment in supporting and fostering women's political role and the extent of progress in exercising politics through the indicators of Sudanese women representation in administrative, ministerial, parliamentarian and constitutional positions as well as locations of decision-making. The study adopted the historical descriptive analytic method. The study concluded that the challenges that faced the Sudanese woman and obstructed playing political role due to some legacies and concepts at that time and the political parties and consecutive governments did not work to activate woman's political role as needed. Woman's struggle resulted in gaining some rights as well as support, protection and monitoring that were provided by organizations of civil society and mechanisms of empowerment at local and international level.

Keywords: Sudanese woman, political life, challenges, gains, rights..

المقدمة:

تلعب المرأة دوراً حيوياً وفاعلا في دفع حركة تنمية المجتمعات وتطور البلدان وتقدمها وهي مؤشر لقياس ذلك على قدر ما تتمتع به المرأة من مكانة وحقوق وعدالة في المساواة يكون حظ الأمة من الازدهار والنماء والتعبير عن العلو في مصاف الإنسانية ،المتتبع لحركة التاريخ في السودان يجد أن واقع المرأة السودانية يختلف عن غيرها من الدول في محيطها العربي والأفريقي ؛ ومن هذا الواقع الجغرافي والثقافي نجد أن المرأة السودانية كان لها دورٌ فعالٌ ومؤثرٌ في بناء الحضارة السودانية ولعبت أدواراً متقدمة في نشر التعليم والدين وتغيير الكثير من العادات والسلوكيات السالبة ؛ الأأنهادورها تراجع في العصر الحالي إلتداخل العديد من العوامل دينياً وثقافياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وللتعقيدات الكثيرة في الأوضاع السياسية والامنية وعدم الاستقرار والحروب والنزاعات مما انعكس بصورة واضحة في على وضع المرأة السودانية بالهجرة والنزوح وتفشي الأمية والتعرض للعنف والاستغلال ؛ هذا الواقع كان له بالغ الأثر في تراجع مسيرة تطور المرأة السودانية وخاصة في مجال المشاركة في الحياة العامة ولعب دورها السياسي مما يستدعي بذل الجهود البحثية لدراسة طبيعة تلك التحديات التي تقف دون تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسيا ًوالكشفعن طبيعة هذه المشكلة والتعرف على العوامل التي ساعدت على تعقيدها والسعي لاقتراح الحلول.

الأهمية:

-تأتي أهمية هذه الدراسة من أن المرأة مشارك رئيسي ومحوري في بناء الأمة السودانية خاصة في ظل الوضع السياسي الراهن والعراك السياسي الذي تشهده الساحة الأن.

-للمرأة دور فاعل في النظم السياسية والحياة الحزبية التي تواجه تحديات وصعوبات في ممارسة الديمقراطية مما يستدعي مثل هذه الجهود البحثية للإسهام في الحل المناسب.

الأهداف:

تسعي هذه الدراسة لتحقيق عدد من الأهداف هي :

- التعرف على دور المرأة السودانية في الحياة السياسية عامة في الفترة من (1956-2020م) والتحقق من حدوث تطور في هذا الدور.
- الكشف عن الوضع الداخلي للمرأة العوامل الاجتماعية والعوامل الاقتصادية ذات العلاقة بممارسة المرأة لدورها كاملاً.
- التعرف على القوانين السودانية والنصوص الدستورية في الفترة من (1956-2020م) المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة والفجوة الموجودة في واقع التطبيق.
- الكشف عن دور الأحزاب السياسية وصلته بدور المرأة في العمل الحزبي والقيادي على وجه الخصوص.
- الكشف عن التحديات التي تحول دون ممارسة المرأة لدورها.
- التعرف على دور آليات التمكين والقيادات النسوية في تأهيل وتدريب وحماية حقوق المرأة وتفعيل دورها السياسي.
- ربما يسهم استقراء الوقائع وتحليل ووصف الأحداث وعرض البيانات والمعلومات المتعلقة بدور المرأة خلال هذه الفترة الممتدة من (1956-2020 م) في توفير رؤية كلية وشاملة للعب المرأة لدورها السياسيَ.
- تقديم مقترحات وتوصيات تتعلق بتدابير شاملة لسد الفجوات القانونية والدستورية وإجراء التصحيح السياسي وسط الممارسات الحزبية وإيجاد مقاربات في العديد من المحاور والمتغيرات للمساعدة في تأسيس مناخ مناسب للمرأة مما يمكنها من لعب دورها السياسي.
- توفير أدبيات بحثية فيما يتعلق بإدماج النوع وتعزيز المساواة النوعية وتغيير القيم الذكورية وأهمية ذلك في تحقيق التنمية الديمقراطية وبناء الدولة الحديثة.

مشكلة البحث:

يُشكل تمكين المرأة دوراً حيوياً من أجل بناء سودان جديد ديمقراطي ، ودامج للنوع ، وظلت المرأة السودانية حاضرة منذأن نال السودان استقلاله (يناير 1956ومرورا بالأحداث السياسية المختلفة والثورات والانتفاضات التي ناضلت من أجل بناء وطن ديمقراطي حر. ورغم الأدوار التي لعبتها المرأة في الحياة السودانية العامة والسياسي في تلك الفترات الطويلة إلا أن نيل المرأة السودانية لحقوقها ومشاركتها في الحياة العامة وتمكينها من لعب دورها في الحياة السياسية ووجه بالكثير من العقبات والتحديات تتعلق بمتغيرات وعوامل عديدة متداخلة ومتشابكة وبالغة التعقيد منها ما هو متعلق بالعادات والتقاليد والعوامل الاجتماعيةالأخرى ، وكذلك وعوامل ذاتية ترجع للمرأة نفسها وأخر سياسية اقتصادية كل ذلك وحدد شكل ملامح دور المرأة في الحياة السياسي مما يبلور السؤال الرئيسي لهذه الدراسة وهو: ما التحديات التي واجهت المرأة السودانية دورها في الحياة السياسية في السودان المعاصر؟ وتتفرع منه الأسئلة الت الية:

- ما الدور الذي لعبته المرأة السودانية في الحياة السياسية في الفترة من (6591-0202م) وهل هنالك تقدم محرز في لعب هذا الدرور؟
- هل العوامل الاجتماعية ممثلة في السلوكيات والمفاهيم الموجودة في المجتمع الذكوري وسيادة الصورة النمطية للمرأة ولعوامل تتعلق بالمرأة نفسها اعاق لعب المرأة لدورها السياسي؟
- هل طبيعة لأنظمة الشمولية لنظام الحكم في السودان التي حكمت لفترات طويلة هي السبب؟
- هل سن القوانين التشريعات دون آليات متابعة ورقابة وتفعيل ساعد في تفعيل دورها؟
- ما المكاسب السياسية التي تم تحقيقها وهل يتناسب دخول المرأة السودانية للعمل السياسي مبكراً وتحقيق نجاحات في عدد كبير من المجالات مع ما وصلت إليه الآن في العمل السياسي؟
- هل هنالك دور بارز أدته الأحزاب السياسية في لعب المرأة لدورها في الحياة السياسية؟
- هل هنالك مكاسب تم احرازها منالتغيير في الصورة والدور النمطي للمرأة السودانية والتحول في المفاهيم المجتمعية والثقافية السائدة مما يدفع بتفعيل دورها السياسي؟
- ما دور آليات التمكين وجهود المجتمع المدني في حماية حقوق المرأة وتمكينها من دورها السياسي؟
- ما التحدياتوالعقباتالتي تواجه المرأة للعب دورها في الحياة السياسية كاملا وماهي المكاسب التي تم تحقيقها خلال الفترة موضع الدراسة؟

المنهجية:

المنهج:

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي التحليلي لجمع المعلومات من الكتب والمصادر والصحف والوثائق التاريخية والمقالات والأوراق والرسائل العلمية المنشورة على الدوريات. ومواقع الإنترنت ومن ثمَ الإفادة من ذلك في معالجة قضايا الدراسة .

حدود الدراسة:

الإطار الزماني:

تناولت الدراسة الفترة الزمنية من نيل السودان استقلاله والأحداث والجهود النسوية التي سبقت تحقيق الاستقلال في يناير1956 والحقب التاريخية التي شملت (الديمقراطية الأولى (1956-1958) والحكم العسكري الأول إبراهيم عبود1958-1956))، الديمقراطية الثانية (1964-1969) والحكم العسكري الثاني جعفر نميري (1985-1969) والديمقراطية الثالثة (1989-1985) والحكم العسكري الثالث (1989-2019) والفترة الانتقالية من (2020-2019).

الإطار المكاني :

جهورية السودان الواقعة في شمال شرق أفريقيا وينقسم إداريا إلى ثماني عشرة ولاية والشعب السوداني يتكون من أكثر من (150)قبيلة ومجموعة عرقية لكل منها تراثها الثقافي والتاريخي الخاص بها ولكثير من هذه المجموعات لغات متميزة وانتماءات دينية وعادات وتقاليد ولها أراضيها الخاصة واقتصادها المحلي الخاص بها[1].

- الإطار الموضوعي: دور المرأة في الحياة السودانية السياسية وفي عملية صنع القرار وتقلد المناصب العليا التنفيذية والإدارية والوزارية في الفترة من (1956-2020م) .

الأدبيات والدراسات السابقة:

الدراسات المحلية:

دراسة عواطف فاروق عثمان (2015):

بعنوان توجهات المرأة السودانية نحو المشاركة السياسية هدفت إلى معرفة العوامل التي تؤثر على المشاركة مثل العوامل الديمغرافية والاجتماعية و الاقتصادية، اتبعت المنهج الوصفي التحليلي تكونت عينة الدراسة من((2365امرأة من((15ولاية تم اختيارها بطريقة الطبقية العنقودية حيث اظهرت النتائج ان نسبة المشاركة السياسية للنساء 76%اهتمام بالشؤون السياسية 57.2 % الانتماء الحزبي 39.9 % الانتماء القبلي 64.1 % اظهرت ارتباطا قويا بين الاهتمامبالشؤون السياسية وكل من المستوى التعليمي والحالة ال اقتصادية بينما أظهرت ارتباطا ضعيفا بينها والمنطقة الجغرافية[2].

دراسة إحسان الشيخ عمر دفع الله (2014):

بعنوان دور المرأة السودانية في المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة بولاية الخرطوم في الفترة من 1956-2010) استخدمت المنهج التاريخي الوصفي التحليلي أدوات الدراسة المصادر الكتب أوراق العمل الوثائق التاريخية ذات الصلة وأهم النتائج التي توصلت إليهاالدراسة أنه وبرغم التطور النوعي والاجتماعي للمرأة منذ الاستقلال الذي كان نتاجا للتعليم والتمييز الإيجابي الذي كفله لها القانون في انتخابات 2008)) إلا أنه لم يحدث تغييراً في اتخاذ القرار وإدماج النوع وتمثيل المرأة تمثيلا عادلا في كافة النشاطات المجتمعية والسياسيةوالثقافية أو الثقافة الذكورية. أهم التوصيات سن التشريعات العادلة التي تكفل للمرأة السودانية حق المشاركة السياسية والاجتماعية[3].

دراسة وهيبة الشريف عبدالله (2019):

بعنوان المشاركة السياسية للمرأة السودانية في الفترة من 2017-2005)(بالتركيز على ولاية الجزيرة من خلال المجلس التشريعي هدفتإلى التعرفإلى مدى توافق المشاركة السياسية للمرأة في ولاية الجزيرة من خلال موقع اتخاذ القرار مع المبادئ المنصوص عليها في القوانين المعنية والتعرف على أثر نظام الحصة على فعالية المشاركة السياسية للمرأة من داخل المجلس التشريعي من حيث مناقشة القضايا الخاصة بالمرأة ومدى مساهمتها في حلها، استخدم المنهج التاريخي والوصفي (دراسة الحالة) استخدمت في جمع المعلومات المقابلة أهم النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة أن دستور ولاية الجزيرة الانتقالي إلى لعام 2005)) قد كفل للمرأة صراحة المساواة مع الرجل في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية وال اقتصادية والثقافية أسهم نظام الحصة في زيادة عدد النساء في المجلس التشريعي وزاد في الية المشاركة السياسية إلاأنها لم تسهم في وصول المرأة إلى رئاسة هذا المجلس وغيره من مواقع اتخاذ القرار والذي تقف العادات والتقاليد المجتمعية حاجزا منيعا أمام وصول المرأة إليه. وأوصت الدراسة بأن تعمل الدولة من خلال البرامج التدريبية على بناء قدرات المرأة على مستوى الأحزاب والجمعيات لتطوير قدرتها على ممارسة العمل القيادي[4] .

الدراسات العربية:

دراسة أشرف عوض وأخرين (2015):

بعنوان دور المرأة في الحياة السياسية دراسة مقارنة لمشاركة السياسية للمرأة العربية والغربية دراسة حالة الولايات المتحدة ودولة تونس في الفترة من 2001-2015 هدفت إلى القاء الضوء على أوضاع المرأة خاصة السياسي في عالمين مختلفين من الشرق والغرب محاولة البحث والتحليل والكشف عن أوضاع المرأة ومشاركتها في البيئتين المختلفتين استخدم المنهج السيسيولوجياتوصلت الي ان الأطر القانونية التي تحكم مشاركة المرأة التونسية تتسم بالضعف اغلب الاليات المؤسساتية غير المستقلة القرارات ان تواجد المرأة في مواقع صنع القرار دون المستوي تقل نسبة الانساء كلما ارتفعنا في السلم الاداري بينما في امريكا لم تفرض نظام الكوتة وتكون المرأة اقل في المناصب الحساسة ولم تنزع بطاقة الترشيح لرئاسة الحزبين الكبيرين الا مؤخرا في (2016) احتلت منصب حاكم ولاية في [5]ولايات من (50) ولاية و علي راس مجلس النواب عام (2007-2011) العقبات تتعلق بالأحزاب السياسية ،إلى جانب صعوبات مالية وادارية والتدريب وتأهيل المرأة نفسها اجتماعياً في تونس بينما في أمريكا العقبات تمثلت في غياب الطموح السياسي للمرأة الامريكية ، اهم التوصيات ضرورة احترام الدساتير العربية لمبدأ المساواة والتصديق علي المعاهدات وتعديل التشريعات نشر ثقافة حقوق الانسان تبني برامج تعزيز دور المرأة السياسي[5]

دراسة نارمان فضيل النمري (2014م):

بعنوان الاليات الدولية والشرعية الخاصة بحماية المرأة في ظل العولمة هدفت علي التعرف علي والتركيز علي الواقع وتحليل الاليات الدولية والشرعية الخاصة بحماية حقوق المرأة حددت الدراسة بالمعاهدات الدولية والنصوص الشرعية أدوات الدراسة نصوص المعاهدات والدساتير والتشريعات الوطنية الداخلية لدولة الأردن خلصت الدراسة الي أن الشريعة الاسلامية كانت السباقة في الاهتمام بحقوق المرأة ومنعت التميز ضدها وأقرت التدابير الحماية هذه الحقوق ومعاقبة من ينتهكها عن طريق القضاء اهتم المجتمع الوطني والاقليمي والدولي بسن القوانين والاهتمام باليات التمكين علي كلا الصعيدين المباشر وغير المباشر ومن اهم التوصيات ضرورة اقامة جهاز دولي يكون حقوق المرأة فيه قائمة علي نتاج متخصصين في الشرع الاسلامي والدولي معا وتستند الي إطار قانوني شامل متكامل لحقوق الانسان والمرأة كما اوصت بالحاجة لمعايير حديثة وثابتة بالنسبة لحقوق الانسان او المرأة [6]

تعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات التي تم عرضها المشاركة السياسية للمرأة السودانية في فترات زمنية مختلفة للتاريخ السوداني المعاصر متناولة متغيرات مختلفة قانونية واجتماعية وثقافية ا اقتصادية مستخدمة المنهج التاريخي الوصفي في معظم الدراسات وشملت الدراسات المحلية ولايات سودانية مختلفة غيرأنها حصرت الاهتمام في الولايات التي يمكن وصفها بأنها متقدمة في مجال التنمية وخاصة التعليم وتعتبر عواصم بالنسبة للسودان بشكل عام وفيها المرأة تتمتع بنسبة عالية من الوعي الاجتماعي. خلصت نتائج هذه الدراسات إلى أن المشاركة السياسية للمرأة رغم وجود القوانين والنصوص الدستورية التي منحت المرأة الحق في ممارسة العمل السياسي خاصة نظام الحصة (الكوتة) الا أن ذلك لم يمكن المرأة من الحصول على التمثيل العادل

والوصول لمراكز اتخاذ القرار واعتلاء المناصب العليا والذي اتفقت الدراسات في رجوعه لأسباب اجتماعية تتعلق بالعادات والتقاليد ولعوامل اقتصادية (دراسات وهيبة ،واحسان ،وعواطف) وهذا ما أكدته أيضا نتائج الدراسات العربية والأفريقية والغربية (دراسة أشرف عوض وآخرون) التي تناولت هذه القضية من منظور اجتماعي واجمعت هذه الدراسات المحلية والعالميةعلى تفعيل دور الدولة في تدريب وتأهيلها لتمكينها من لعب دورها السياسي. ولقد جاءت هذه الدراسة مختلفة عن هذه الدراسات في أنها حاولت الجمع بين كل المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتناولت داخل هذه المتغيرات بعض المفردات ذات العلاقة المباشرة بذلك الدور كما ركزت على الجهود التي بذلتها المرأة في مواجهة التحديات التي وجهت بها والمكاسب التي تمكنت من نيلها كما أن هذه الدراسة حاولت أن تغطي فترة طويلة في تاريخ السودان المعاصر (1956-2021).

ثانيا: الاطار النظري

تناول الاطار النظري الادبيات المتعلقة بالإجابة عن اسئلة الدراسة والتي تمثلت في اربعة محاور حيث جاء المحور الأول متناولاً :الوضع الداخلي للمرأة الاجتماعي الذي شمل قضايا النوع الجندروالدور النمطي للمرأة وتعليم المرأة والمفاهيم المجتمعية والثقافية السائدة في المجتمع حول المرأة وعمل مرأة والوضعالاقتصادي. اما المحور الثاني فتناول القوانين السودانية في الفترة (1956-2020م) والحقوق التي تم منحها والفجوة بين النصوص ووقع التطبيق اما المحور الثالث فقد شمل دور المرأة في الحراك السياسي والبناء الوطني في الفترة محل الدراسة والتحديات والمكاسب التي احرزتها في الحياة السياسية ودور الانظمة الحاكمة والأحزاب السياسية في تفعيل ذلك الدور اما المحور الرابع تناول دور آليات التمكين ومنظمات المجتمع المدني و الدولي في حماية حقوق المرأة السودانية ومتابعة تنفيذ المكاسب التي تم تحقيقها وفي الخامس تناولت الباحثتان المحاور الاربعة بالمناقشة المتعلقة بالتحديات والمكاسب التي تم انجازها وتم تلخيصها وتقديم اقتراحات بالحلول و توصيات على ضوء ما تم التوصل إليه عبر التحليل للفترة الزمنية بهدف التعرف على التحديات والمكاسب المتعلقة بدور)المرأة السودانية في الحياة السياسية.(1956-2020

المحور الأول :

الوضع الداخلي للمرأة السودانية والعوامل الاجتماعية وال اقتصادية :

1-1 التعليم :

الوضع التعليمي للمرأة السودانية :

يمثل التعليم نقطة مركزية لتشكيل وعي المرأة بحقوقها واكسبهاللثقة بنفسها وتحسين مركزها داخل الاسرة وتقوية موقفها الاقتصادي فهل تم توفير الفرص فيه للمرأة السودانية لكي تلعب المرأة دورها كامل في كل تفاصيل الحياة و حتي تتمكن من تغيير واقعها وتغير أدوارها النمطية وتغير نظرة المجتمع إليها. وبقراءة واقع تعليم المرأة السودانية نجد أنه مر بالعديد من التطورات فقد اقتصر في البداية على القراءة والكتابة منذ (1907) بجهود الشيخ بابكر بدري رائد تعليم المرأة في السودان واستمر التعليم الابتدائي لمدة (31) عام ثم انتقل إلى التعليم الع إلى كلية المعلمات امدرمان عام (1946م) حيث عملت الاستاذة نفيسة المليك في التعليم وهي اول امرأة ترأس اتحاد المعلمين عام 1950)م) كما أن الاستاذة مدينة عبدالله قامت بتأسيس اول مدرسة ليلية لتعليم كبار السن كانت اول امرأة تحصل على معاش في الدولة .أول

طبيبات سودانيات هما الطبيبة خالدة زاهر وزوري سركيسيان عام (1953) [6] رغم أن التعليم صار بوتيرة متسارعة الا أن احدث بيانات اليونسكو تظهر أن حصة الفتيات الملتحقات بالمدراس الابتدائية والثانوية في السودان أقل من حصة الذكور عندما تؤخذ مؤشرات اخري تصبح تأثيرات للنوع الاجتماعي والمرأة في الريف جلية يظهر الاتجاه المعاكس في مستويات قبل المدرسة بعد الثانوي حيث يفوق عدد الاناث الذكور أن النساء يشكلن الغالبية العظمي من الكبار الأميين علما بأن معدلات محو الأمية من الإناث اخذت منحي تصاعديا الا أن استمر عدد الاميين في الزيادة خلال الفترة من (2015-2000) ولقد تم اقتراح مؤشر التكافؤ بين الجنسين (GPI) من قبل الوكالات المشتركة وفريق الخبراء المعني بمؤشرات التنمية المستدامة كمقياس عالمي لعدم المساواة في التعليم ويمكن استخدمه أيضا لرصد الأنصاف بين الجنسين ومراعاة مؤشرات التعليم ولابد من فحص البيانات الوطنية المرتبطة بالمساواة بين الجنسين لأنها تخفي ثغرات بداخل مجموعات معينة داخل البلاد كما أنه لا تظل المواقف المجتمعية اتجاه التعليم عائق أمام وصول الاطفال أضف إلى ذلك ينظر إلى أدوار الفتيات على أنها تقتصر على كونهن مساعدات منزليات وزوجات وأمهات مستقبليات وتميل بعض المجموعات إلى نقص قيمة التعليم خاصة عند مقارنته بالحاجة للعمل في المزارع الأسرية مع القطعان وأن دور الفتيات في بعض المجتمعات يمنعهن من الوصول إلى التعليم أيضا المسافات الطويلة للوصول للمدراس والبيئات المدرسية غير الآمنة أن العديد من اولياء الأمور لا يرسلون بناتهم للمدرسة خوفا على سلامتهن في الطريق أو حتي داخل المدرسة برغم من رغبتهم القوية بتعليمهن أضف إلى ذلك افتقار البيئات المدرسية للأمان وخاصة للأطفال نقص عدد المعلمات الإناث يزيد من العراقيل أمام الوصول لتعليم[7] كما يستحل الفقر عمالة الاطفال إلى يزيد الوصول إلى التعليم والغاية من الأهداف (الرابع والخامس) للتنمية المستدامة والانصاف بحلول عام((2030القضا على الفوارق بين الجنسين في التعليم وضمان المساواة في الوصول إلى مستويات التعليم و التدريب المهني للفئات الضعيفة اليونسكو[8] ورغم أن قانون التعليم العام لسنة (2001) ينص أن لكل طفل سوداني الحق في التعليم الأساسي كما أن الأهداف التنموية للألفية هي التعليم للجميع قد اقتراح تدخلات رئيسية لضمان بيئة تعليمية مواتية وامنة بأنشطة لا صفية تراعي الفوارق بين الجنسين (2012) إلى أن الاحصاءات أبانت أن معدل الالتحاق الاجم إلى الاساسي منخفضا وأن السودان لديه أعلي نسبة اطفال خارج المدرسة في منطقة الشرق الاوسط وأن ثلث العدد من اجم إلى الاطفال لا يتلقون تعليم الاساسي وأن عدم المساواة بين الجنسين لاتزال قائمة خاصة في المناطق الريفية وبين المجتمعات البدوية [9] ومما اسبق تلاحظ الباحثتان أن تعليم البنات في السودان يواجه بالعديد من التحديات الاجتماعية المتعلقة بدور المرأة النمطي بالإضافة لعدم أمكانية الوصول للمدراس وعدم توفر البيئات الامنة ومسألة النزوح والهجرة القسرية نتيجة للحروب ورغم الجهود المجتمعية التي بذلها الرعيل الأول لتعليم المرأة وحيث لعبت المدارس الاهلية دور فعال ومؤثر في نشر تعليم البنات خاصة في المناطق الريفية بالإضافة لجهود الجامعات حيث عملت على أنشأ مراكز تنمية المجتمع وجهود المنظمات الدولية في تدريب وتنمية المرأة الريفية الا أن تعليم الرحل والنازحين وتسرب الفتيات من المدراس ووجود فجوات تعليمية في المناطق الريفية وتدني المستوي المهارى والتقني لعناصر العملية التعليمية وعدم الوعي بأهمية تعليم البنات في العديد من المناطق الولائية النائية وتفضيلها لتواجد الفتيات في المساعدة في العمل والزواج

المبكر تتشابك كتحديات جسام تقف دون حصول الفتيات على التعليم وبالت إلى حرمان الفتاة السودانية من الوعي بحقوقها وممارسة أدوراها الاجتماعية الأخرى رغم وجود مؤشرات ايجابية تتمثل في ارتفاع نسب قبول للبنات إلى 76.1 % وتفوق نسب عدد الطالبات في التعليم الجامعي على البنين أذ أن نسبة نجاح وتفوق الطالبات أعلي في الشهادة السودانية [10] .

2-1 البعد الجندري (النوع):

اوضحت عالمة الاجتماع اوكلي أن كلمة الجنس (genus) تشير إلى التقسيم البيولوجي بين الذكور والاناث والنوع (GENDER) يشير إلى التقسيمات الموازية غير المتكافئة اجتماعيا اي ذكورة وانوثة أن النوع الاجتماعي الجندر امرا ثقافيا يختلف باختلاف الزمان والمكان معا وثبات الجنس يجب الاقرار به ولكن النوع الاجتماعي الجندريتغيركما أن مصطلح الجندر يترجم إلى العربية بمصطلح النوع الاجتماعي بمعني تحديد الهَوية الذي يصبح فيه الذكر ولداً والأنثى بنتاً ثم يصير الولد رجلاً والبنت امرأة تحدد فيها سلوكيات وادوار كل منهما تقرره عقائد وقيم وايدولوجيات واخلاقيات كل مجتمع والدور والصورة الامثل لكل منها وتشير إلى كل ما يؤدي إلى توزيع الموارد والفرص والسلطة على اساس جنس الانسان ،الجندر وفق المفاهيم السابق عرضها يهدف منه لتحليل الفوارق بين الجنسين على اسس اجتماعي ثقافي اقتصادي سياسي قانوني والتعرف على اسباب الفجوة والفوارق واعداد برامج وسياسيات من اجل احداث التغيير للحصول على مجتمع افضل يتسم بالمساواة والعدالة دون أن تنتفي الاختلافات المبنية على الاسس البيولوجية ودون أن تكون الاخيرة سبباً في التفضيل والتميز وهذا المفهوم يحدد بواسطته المجتمع السلوك والتصرف والدور المناسب ليستخدم لتوضيح التباين الاجتماعي وتوزيع القوة بين الرجل والمرأة مما يؤدي إلى تكريس الأدوار التقليدية النمطية في أطار ثقافي اجتماعي متحرك كما استخدم في الخمسينات لتحليل وتوضيح اثره على الاضطرابات النفسية وتوضيح الاسباب التي تؤدي إلى الاختلافات وفي الثمانيات والتسعينات بلور مفهوم النوع الاجتماعي ليصبح مدخل للهيئات الدولية والاقليمية والمحلية لتناول قضية المرأة وفقا لمعاييره واصبح عدالة النوع الاجتماعي (Gender equality)منهج للباحثين في التعرف على قضايا المرأة وفي مجال التنمية ثم اصبحت المجالات المختلفة ووضع الاستراتيجيات والقوانين والسياسات والخطط المعنية بالنوع الاجتماعي وفي القرن العشرين قدمته الحركة النسوية كأداة تحليلية تميز بين البعد البيولوجي والبعد الثقافي صار جامع لقضايا وهموم تنمية المرأة وعلي ضوء هذا المفهوم يرجع عدد من الباحثين أن السبب الرئيسي لتهميش وتخلف المرأة في افريقيا يعود إلى السلطة الاستعمارية التي اسندت السلطة للرجال(يمثلون الايدلوجية الرجولية) وهم زعماء القبائل والعشائر ليمثلوا القيادة السياسية المحلية فمن ناحية العمل المأجور تركوا النساء يصارعن الاقتصاد المعيشي ورئاسة مؤسسة الاسرة بكل مسؤولياتها خاصة بعد هجرة الرجال لموقع العمل المأجور الزراعة والتعدين ميزوا الرجال في فرص التدريب والتعليم واغرقوا الاسواق بالبضائع المستوردة لتدمير البضائع المحلية التي هي من صنع النساء وابعدوا المرأة عن المنافسة واصبحت بلا موارد نقدية كما أن بعض المؤثرات وقفت امام تطور المرأة الأصولية الدينية المتطرفة واطماع وصراع النخب السياسية الرج الية حول السلطة في الحكومات المتعاقبة [11] ووضع المرأة السودانية في ضوء هذا المفهوم نجد أنه لا يمكنأحداث تغيير سياسي لمشاركتها في الحياة السودانية في ظل اللامساواة والتهميش والتميز فالأوضاعالاجتماعية والمتغيرات

الثقافية والعادات والتقاليد والدور النمطي للمرأة والخطاب الديني الذي ظل يؤكد هيمنة الرجل وتبعية المرأة له كما أن الموروثات الاجتماعية والثقافية كرست لضرب وفرض الكثير من القيود على المرأة السودانية بدأً من التنشئة الاجتماعية التي اعتبرت المرأة مخلوق ضعيف واقل عقلا (المثل الشعبي السوداني : المرأة لو بقت فأس ما بتكسر راس) وفي الشعر الشعبي (ابو البنات مغبون العشرة اخير منهن درفون (وهو الصبي) وعن مخالفة راي النساء في اخذ المشورة يقول المثل (شوران و خالفن) وينظر للبناتعلى ان ادوارهن تقتصر على موقفة الرجل فقط مما جعل المرأة لا تثق في نفسها وفي قرارتها وباعتبار السياسة هي القدرة على اتخاذ القرار والثقة بالنفس بالإضافة لا اعتراف المجتمع بتكافؤ الفرص نجد أن المرأة السودانية لن تتمكن من لعب دورها في الحياة السياسية كاملا مالم تحدث تحولات وتغيير في المفاهيم والثقافة والتقاليد وقضايا الاحوال الشخصية وعملية التنشئة الاجتماعية وفي المناهج والتعليم والحقوق والقوانين باعتبار أن السياسية هي المواطنة لذا تري الباحثتان أن المشاركة السياسية الحقيقية والكاملة نقطة الانطلاق الصحيحة تبدأ من الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي باستهداف المرأة في قطاعات المجتمع المختلفة خاصة في الريف المرأة العاملة في الحقل والمرعي وربة المنزل إلى نساء المدن في الحرف الهامشية من ستات الشاي والكسرة وبائعة فول السوداني (الحاجات) والفراشات في المدراس وصاحبات المشاغل والمهن الحرة إلى سيدات الاعمال والنساء في الوظائف الادارية العليا ،المعلمات، الطبيبات ،المهندسات والقاضيات وغيرهن يجب بث الوعي وسطهن بقضية النوع الاجتماعي التي يكمن حلها عند المرأة نفسها بشكل خاص ومن ثم المجتمع ولبناء وطني سليمعلى النساء أن يؤمن بأن البناء الاجتماعي والثقافة السائدة في المجتمع هما المحددان الأساسيان للسلوك الإنساني وأن المرأة صانعة التغيير قادرة على تنشئة أجيال تحمل مفاهيم مغايرة للصورة النمطية السائدة والنهوض بنفسها داخل الاسرة ومن ثم داخل المجتمعات الصغيرة والكبيرة بالعمل الدؤوب والجاد لبناء قدراتها والتمكن من التعليم والتأهيل في شتي مجالات الحياة انطلاقا نحو لعب الدرور السياسي في الحياة العامة مع الوضع في الاعتبار ان القوانين وممارسة الدولة كمنظم لشأن العمل لا يجد اهتمام ومتابعة للبعد الجندري خاصة تطبيق قوانين الأمان والسلامة للمرأة والممارسات الموجودة في الواقع من انتهاكات وجرائم عنف ضد تشير وتؤكد ذلك ولتغلب على تلك التحديات الثقافية والاجتماعية لابد من تنظيمات نسائية قوية تمكن المرأة من المطالبة بحقوقها وتغيير اوضاعها بنفسها[12] .

3-1الوضع الاقتصادي للمرأة السودانية:

يرجع الوضع الاقتصادي المتدني للمرأة السودانية في جوهره لطبيعة القيود الاجتماعية، الدينية، الموروثات الثقافية، الدور النمطي للمرأة، التنشئة الأسرية السودانية, السلطة الأبوية المسيطرة, بالإضافة لعامل التعليم والتدريب لارتباطهما القوي بالحالة الاقتصادية و وقلة فرص العمل والتوظيف، كل هذه التحديات عملت على تقييد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وفي القوي العاملة بالصورة الكاملة والمؤثرة ولقد اختصر دورها في نطاق محدود في الاعمال اليدوية والاشغال المنزلية والعمل التجاري البسيط كدل آليات في البيوت او بائعات كسرة او للمنتجات المحلية في الأسواق او المؤسسات التربوية او لروائح و الخبائز وانحصر عملهن في الاسواق على نطاق ضيق لعدم امتلاك راس المال وامتد ذلك لفترات طويلة حتي مطلع الالفية الح الية ولقد اشارت البيانات الصادرة عام (2009) إلى أن نسبة البطالة بين الاناث

اللواتي تتراوح اعمارهن بين (9.5 (25-15 % و 26 % على التو إلى ورغم قانون المساواة في الاجور غير أن هنالك فجوة كبيرة بين القانون والتطبيق على ارض الواقع نجد أن نصيب النساء من الاجور في الوظائف غير الزراعية تتراوح بين 22" % إلى 12 % ومع تعثر النمو الاقتصادي المعتمد على النفط بالإضافة إلى أن هنالك خطورة في أن الفوارق ستصبح اكثر قوة ووضوح نتيجة لزيادة وارتفاع معدل التضخم وزيادة نسبة البطالة وانخفاض معدل الانفاق الاجتماعي [13] رغم أن قانون العمل منح المرأة حقوقها في العمل منذ عام (1966) وأن الدستور كفل لها المساواة الاجتماعية وال اقتصادية والسياسية بين الرجل والمرأة في المادة (156) ومنع التميز على اساس النوع وحظر مهن معينة لعمل النساء فيها فإن قانون العمل 1997)) المادة (20) من الفصل الرابع منع عمل النساء ليلا من الساعة العاشرة ليلا إلى السادسة صباحا ويستثني الاعمال الادارية والمهنية والفنية ومنح المرأة اجازة الوضع والعدة في المادتين (46) و((48. وساعات الرضاعة في العمل المادة (42) [14] .

غير أنه نجد أن قانون العمل لم يوفر حماية لحقوق طفل المرأة العاملة في الحق في توفير اماكن رعاية لطفلها (دور الحضانة ورياض الاطفال) مما يعني صعوبة الجمع بين التزامها في العمل وواجبها نحو رعاية طفلها حتي تتمكن من المواءمة بين الحياة البيتية والحياة العملية كما أن تحديد ساعة واحدة لرضاعة يحتاج للمراجعة وعدم توفير استراحة لنساء في اماكن العمل مراعاة لطبيعتها ولعل عدم الالمام النساء بقوانين العمل يجعلهن ضحايا للاستغلال من اصحاب العمل او المؤسسات في الكثير من الحالات ويتم الضغط عليهن وحرمانهن من الكثير من حق الترقي الوظيفي او اعتلاء مناصب اعلي في مواقع اتخاذ القرار [15] وتلاحظ الباحثتان أن عمل المرأة السودانية يتمركز في مجالات محددة وهي قطاعي التعليم والصحة وذلك يرتبط بمفاهيم مجتمعية ترجع لطبيعة نظرة المجتمع السوداني لعمل المرأة وأن قلة تدريب المرأة وعدم تمكنها تكنولوجيا قلل من فرص المنافسة على الوظائف المتاحة كما أن عدم وجود خطط من الدولة لتمويل المشاريع الصغيرة او منح الفرص في زيادة الضمانات والتسهيلات الائتمانية من أجل الحصول على القروض يؤدي لهشاشة وضع المرأة الاقتصادي خاصة نساء الريف وربات البيوت والنساء غير المتعلمات كما أن عدم تقييم عمل المرأة في القطاع الزراعي غير الرسمي والرعوي وعدم تمليك المرأة الاراضي الزراعية وادوات الانتاج الحديثة وهجرة الرجال وغياب الازواج وارتفاع معدلات الطلاق كل ذلك ادي إلى زيادة العبء الاسري على المرأة كما أن عدم الاستقرار الامني والسياسي تسبب في الهجرة والنزوح وارتفاع معدل البطالة وعمل على اضعاف المرأة اقتصادياً مما يؤثر سلبا على استقل الية المرأة ويحجم دورها في اتخاذ القرار والاستبعاد من المشاركة في التنمية وعدم تأثيرها في سوق العمل ويحول دون استفادة المجتمع من قدراتها ومهاراتها ولايكون لها قوة ولاسلطة او تأثير في الشأن السياسي او المسؤولية الوطنية بالإضافة إلى عدم حصولها على مصدر خاص بها لإزالة الفقر والاستغلال والحرمان لتحسين نوعية حياتها .

المحور الثاني :

دور الحركات والتنظيمات والاتحادات النسائية في لعب المرأة السودانية لدورها السياسي :

يحاول هذا المحور الإجابة عن سؤال هل كان للمنظمات النسوية والحركات النسائية دور في حمل قضية المرأة والدفاع عن دورها السياسي، مع الوضع في الاعتبار أن مصطلح الحركة التحررية للمرأة يقوم

على نقد الاسباب الجذرية لموقع المرأة الدوني في المجتمع علاقات القوة النوعية كما أن مفهومالنسوية (FEMINISM) يعني سلسلة افعال فردية وجماعية تخاطب الثقافات القوانين والمؤسسات التي تقود إلى تهميش النساء ووضعهن الدوني مقارنة بالرجال بغرض تقديم بدائل لتحقيق المساواة النوعية وحقوق النساء كامله علاقة بين الرجل والمرأة وهي مناداة لجعل العالم افضل للجنسينفالحركة النسائية حركة اجتماعية سياسية مبنية على فرضية خضوع النساء لصور من القهر والتهميش والاستبعاد في المجتمع حركة تسعي من اجل تغيير اوضاع النساء قي سبيل العدالة والمساواة [16] والمتتبع لحركة التحرر في السودان يجد أن نشأة هذه الحركات في فترة الاربعينات هي نفس فترة نشأة الاحزاب السياسية اول منظمة نسوية سودانية عام(1914) (نادي الخريجات) الذي تم افتتاحه بعد نهاية الحرب العالمية الأولي وضم في عضويته عدد من الخريجات المدارس الثانوية والوسطي ثم رابطة المرأة السودانية (حستو)عام ((1946 برعاية الحركة السودانية لتحرر الوطني ورفع طلب من قبل مدرسات المدارس الأولية لسلطات الاحتلال بتكوين نقابة عام (1948) ولكن رفض وسمح لهن بتكوين اتحاد ثقافي عام (1949) الذي تم تحويله لنقابة كما تم تكوين جمعية خيرية من بعض زوجات الموظفين والتجار في الابيض عام 1950)) وأنشأ الاتحاد النسائي عام (1952) من ضمنه سودانيات قيادات في المجتمع السوداني (خالدة زاهر ،وفاطمة احمد ابراهيم ،حاجة كاشف ، ثريا امبابي،سعاد الفاتح) ولقد قاد الاتحاد النسائي في فترة السودنة (1955-1953) حملة قوية للمطالبة بالحقوق السياسية للنساء كانت نتيجتها حصول الخريجات على حق التصويت دون الترشيح وبدا علاقة هذا الاتحاد بالاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي وانضم لعضويته عام) 1954الاتحاد العربي و إلى الاتحاد النسائي الافريقي ثم صدرت مجلة صوت المرأة عام (1955) التي كانت تعبر عن راي الاتحاد سيتم التعرف على دور الحركة النسائية عبر الفترة الزمنية محل الدراسة وذلك كالاتي:

فترة الديمقراطيةالأولى (1958-1956):

كان لتأسيس الاتحاد النسائية قبل تحقيق السودان لاستقلالها نشاط وطني تمثل في المطالبة بحقوق المرأة وبكافة الوسائل ولقد قدم الاتحاد عريضة تحتوي على ((23 مطلب إلى مدير المعارف في سبتمبر عام (1952) احتوت هذه العريضة على مطالب وطنية تنصف المرأة مع الرجل في مجال الاجور وساعات العمل ومراعاة الظروف الاستثنائية للعمل في الريف واحتوت على مجانية التعليم وتوسيع فرص تعليم الإناث وكانت هنالك عدد من النشاطات اجتماعية وسياسية تتعلق بالمرأة وتعليم البنات وكانت تعقد اسابيع للمرأة حيث سلمت الاستاذة نفيسة المليك دعوة للسفير البريطاني بتاريخ (18/1/1956)نيابة عن الاتحاد النسائي عبر وزارة الشؤون الاجتماعية واشتركت كعضو مؤسس لجمعية الهلال الاحمر السوداني عام (1956) [18].

فترة حكم ابراهيم عبود (1964-1958):

تركز نشاط الاتحاد النسائي في هذه الفترة على مناهضة الحكم العسكري واستمرت مجلة صوت المرأة في التعبير عن مواقف الاتحاد ولعبت دوراً في استمرار عمله [4] كما تم انشأ مدارس الاتحاد النسائي وفكرة تكوين التنظيمات التعاونية النسائية او جمعيات ربات البيوت عام 1961))

فترة الديمقراطية الأولي (1969-1964):

- نتيجة للمشاركة الفاعلة والواسعة للمرأة في ثورة اكتوبر(1964) التي اطاحت بالحكم العسكري لجنرال ابراهيم عبود نالت المرأة عقب نجاح الثورة حق الترشيح والتصويت لجميع السودانيات

دون استثناءوفتحت الاحزاب عضويتها لهن وفي عام (1965) تم ترشيح اثنتين من السودانيات لانتخابات الجمعية التأسيسية هما : فاطمة احمد ابراهيم وثريا امبابي ودخلت فاطمة احمد كأول امرأة سودانية في البرلمان .ثم تكونت لجنة الدفاع عن حقوق المرأة العاملة من الإتحاد النسائي ومجلس العاملين (اتحاد النقابات ،اتحاد الطلاب ،منظمات الشباب) تم ادخال المرأة الموظفة إلى الخدمة المعاشية عام (1968) ومنح النساء اجازة وضوع بأجر كامل لمدة شهر قبل الولادة وشهر بعد الولادة بعد مضي سنة من الخدمة .

وظهرت في هذه الفترة رابطة المرأة الجامعية كما أنه تم تأسيس مشغلاًت عاوني ألَلاشغال إليدوية رغم تأييد الاتحاد النسائي السوداني لحكم نميري العسكري الأن بعد معادة النظام لشيوعيين تم حل الاتحاد النسائي عام (1971) وتم فصل عضواته عن العمل واعتقال البعض انتقل الاتحاد للعمل السري كبقية النقابات والتنظيمات السياسية الاخري وتركز نشاطه في مقاومة الحكم العسكري لنميري الذي قام بتشكيل اتحاد نساء السودان وضم الهيكل التنظيمي للاتحاد الاشتراكي امانة للمرأة وفي عام (1976.) نشأت جمعية بابكر بدري لدراسات المرأة أول جمعية تهتم علمية تهتم بالدراسات النسوية كما تم تعيين أول أمراة سودانية الاستاذة نفيسة المليك تم تعيينها في لجنة الميثاق الوطني عام 1969)) وتم تعيينها رئيس لمجلس الرعاية الاجتماعية.

الديمقراطية الثانية(1985-1989):

بعد سقوط نظام نميري شهدت هذه الفترة قيام بعض الاحزاب بإنشاء امانات للمرأة كما عاد الاتحاد النسائي لعمله وتم تكون اتحاد النساء الديمقراطي بعدد من عضوات حزب البعث العربي الاشتراكي وعدد من المستقلات ونشطت الجمعيات النسوية العلمية خاصة جمعية بابكر بدري لدراسات المرأة وعقدت مؤتمر دولي لمحاربة الخفاض عام 1985)) .

الحكم العسكري الثالث (1989-2019) :

تم حل جميع التنظيمات والاتحادات النسائية والنقابية والسياسية وعاد الكل لممارسة العمل السري قام النظام العسكري بتكوين الاتحاد العام للمرأة السودانية وعدد من المنظمات النسوية التي تم توظيفها لخدمة اجندة النظام الحاكم ونشأ عام 1992التجمع النسائي بقيادة سارة نقدالله ونعمات مالك الذي قاد حملات وتظاهرات ضد زج الطلاب في حرب الجنوب مماعرض المشاركات في هذه الاحتجاجات إلى الضرب والجلد والمحاكمات وتم تنفيذ الجلد في الساحة العامة وبواسطة السيجنات وفي عام(1994) تم تكوين الاتحاد الإسلامي العالمي بجهود للاتحاد العام للمرأة السودانية وتم إنشاء بعض اقسام الدراسات النسوية في جامعتي الخرطوم والاحفاد لقد قاومت النساء النظام عبر مواجهات فردية في القطاع المنظم وغير المنظم وكانت المقاومة بشكل مباشر لرجال الشرطة والأمن خاصة مايعرف بقانون(النظام العام) لولاية الخرطوم وأيضا ولاية القضارف واستخدم سلاح الاغتصاب خاصة في منطقة دارفور بعد حرب دارفور(1992) ظهرت حركات احتجاجية وتنظيمات مثل (لالقهر النساء) واستمرت المحاكمات وممارسة العنف ضد النساء وتجددت الحروب في مناطق عديدة من السودان (النيل الازرق ،جبال النوبة ،دارفور) مما زاد من تردي اوضاع النساء و التدهور الصحي والتعليمي والاقتصادي وممارسة الحريات وتعرضت الناشطات والحقوقيات

والصحفيات والسياسيات للملاحقات والمحاكمات والعنف والاغتصاب داخل المعتقلات.وترى الباحثتان أن فترة الانقاذ كانت اكثر الفترات التي شهدت فيها المرأة السودانية تراجعاً للحقوق والحريات والحط من قيم المرأة والعنف والقمع بكل الطرق والصور من الاجهزة الامنية والشرطية والنيابة وظهرت العديد من الناشطات والسياسيات اللائي شكلن قيادات جديدة تمثل وجوه شبابية تنادي بالحرية والعدالة والسلام والقيم الديمقرطية وبناء سودان جديد مطالبة بحق المشاركة السياسية الكامل وايجاد حلول لقضايا المرأة مع التجديد في سبل المقاومة واستخدام اسلحة احتجاجية وتوعوية جديدة لخدمة قضايا تحرير المرأة من الصورة النمطية السائدة ومساعدة المرأة في الريف وربط المرأة باختها المرأة خاصة ضحايا الحروب والنزاعات وفي المناطق الهامشية والريف مع العمل على تشبيك الجهود المحلية بالجهود الاقليمية والدولية والعمل على رفع وعي المرأة بضرورة التنمية المستدامة والحق في ممارسة دورها في الحياة العامة والسعي نحن العمل الجاد والانخراط في البناء الوطني .

الديمقراطيةالثالثة2019:

كانت المرأة السودانية ايقونة ثورة ديسمبر برمزية الكنداكة ومثلن لوحة لصمود والتضحية من اجل التغيير والمحافظة على جذوة الثورة متقدة والهام شبابها على المضي قدم في مسيرة النضال وتقدمت المسيرات دون خوف كانت مبادرة (لالقهر النساء) التي نظمت تظاهرة احتجاجية في 20ابريل 2019امام وزارة العدل لتعبير عن رفض المرأة السودانية لجميع القوانين ضد النساء وطالبن بالعدل والمساواة في الحقوق وطالبت برحيل النظام وسقوطه وفي فترة الاعتصام من ابريل وحتي مجزرة فض الاعتصام 3يونيو 2019كانت الشابات والنساء متوجدات في ساحة وخيام الاعتصام وفي الفع آليات والأنشطة السياسية والخدمية التي كانت تقدم في منطقة القيادة او في الاحياء والمدن وفي ولقد تعرضت المرأة لاابشعأنواع العنف والاغتصاب والحرق والقتل في مجزرة القيادة وتوالت مشاركات المرأة الفاعلة رغم ذلك حتي نجاح الثوار في اسقاط البشير وبداية المرحلة الانتقاليةحصلت النساء على أربعة مقاعد في التشكيل الوزاري من 25 % من مجموع الوزراء حققت المرأة المرأة السودانية انجازات تشريعية أخرى منها إلغاء قانون النظام العام والآداب والغاء مادة قانون الجوازات والهجرة كما أعطت الوثيقة الدستورية نسبة لاتقل عن 40 % في كل مؤسسة حكومية والمناصب العامة مثل تقليد المناصب الإدارية والتنفيذية والسيادية و المشاركة في اتخاذ القرارعدد المنظمات النسوية والتقدم في الأدوار المجتمعية المختلفة قراءة بعض الإحصاءات في ارتفاع او انخفاض نسب النساء في المواقع المهمة والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ومدى الخروقات التي حدثت في مجال المفاهيم والتحول المجتمعي نحو الخروج من الصورة النمطية للمرأة وتعزيز قيم المشاركة في إطار الأعراف والتقاليد المحلية والتقدم في سن القوانين ووضع التشريعات خاصة في قوانين الاحوال الشخصية وفي مجال الحريات وتوفير الحماية والرقابة باعتبار أن المواطنة هي المؤشر لقياس السياسة وحرية الممارسة لشأن السياسية هي أبجدية العدالة والمساواة وأن ممارسة حق الترشيح والانتخاب في كل المستويات وعلى كل الأصعدة بدأً من المحليات واللجان في الأحياء والتنظيمات الحزبية والمؤسسات الحكومية هوانعكاس لمفاهيم يجب أن تكون نابعة من القواعد والمجتمعات المحلية والبيئة والثقافة السائدة وسط افراده يجب أن تسعي المرأة في المقام الأول إلى إرسائها والعمل على الإيمان به ثم دعوة الأخرين لنشرها والعمل بها.

وتري الباحثتان أنقضية نيل المرأة لحقوقها ارتبط بجهود الرعيل الأول من النساء المتعلمات واللائي يمكن تصنفهن بالمصطلحات الحديثة بأنهن كن ناشطات سياسيات واجتماعيات وحقوقيات وكثير ماتجتمع الصحافة والإعلام والسياسية وخدمة المجتمع والدفاع عن حقوق المرأة والمناداة للتغيير الاجتماعي في امرأة واحد (مثل حاجة كاشف وفاطمة احمد إبراهيم وغيرهن من رائدات الحركة الوطنية) كانت الواحدة فيهن تشكل ذلك الكل البالغ التعقيد لتقف صامدة أمام تلك الخرسانة المسلحة من الظروف والعقبات لتصنع التغيير ولصلابة العودة ورصانة الخطي ورزانة العقل وقوة العزيمة كان النجاح هو الحليف والظهير لهن دائما.والمتتبع لحقب التاريخ المختلفة عبر اختلاف الأنظمة والحكومات يجد أن المرأة السودأنية كانت هي من يصنع الحدث وويقود التغيير وهذا ماسوفنستقرأ فيه تاريخ من الإنجازات ولعل البناء الوطني كان يستدعي مثلهن.(20)

في 17يناير عام (1952) تم الدعوة لاجتماع لقيام تنظيم نسائي وتم قيامه في 31يناير 1952م اهم مطالب هذا الاتحاد حق المرأة في الحرية ،التعليم ،العمل والاجر المتساوي ، المعاش ، الترقي ،الحق في اختيار الزوج ،وحقها في الانفصال ،حقها في العمل العام ،التنظيم وحقها القانوني والسياسي كامل وبدا الاتحاد النسائي في ظروف اجتماعية صعبة ومعقدة وأخذ الطابع الإصلاحي في بداية عمله ولكن تحول إلى حركة واسعة النطاق تطالب بالحقوق والمساواة للمرأة السودانية في شتي المجالات ولقد تقدم الاتحاد بمذكرة إلى قاضي القضاة في عام (1954م) يحتج فيهعلىزيادة حالات الانتحار من فتيات تم زواجهن باختيار أسرهن مما أدى لصدور المنشور الشرعي رقم(54)عام ((1960 وكان لمجلة صوت المرأة في يوليو 1955)) التي أنشأتها وترأست تحريرها فاطمة احمد ابراهيم دورها في توعية النساء وقيادة الحركة النسائية واهتمت المجلة بتوعية المجتمع بالقضايا النسائية ودور المرأة في حركات التحرر في أفريقيا وآسياأمريكااللاتينية وعن أوضاع المرأة في شرق وشمال وجنوب وغرب الوطن والعادات والتقاليد والأوضاع الصحية وحياة الأمهات والأطفال حديثي الولادة وقضايا الطفل والمرأة وحقوق المرأة وكانت تبشر بحياة بديلة مختلفةولعب الاتحاد دورا بارزاً في مناهضة حكومة عبود وفي نيل حق الترشيح والتصويت بعض سقوط حكم الفريق إبراهيم عبود أي بعد قيام ثورة اكتوبر (1964) التي أسهم فيها الاتحاد بدور كبير في تغيير النظام العسكري حيث استشهدت بخيتة الحفيان وأصيبت الناشطة محاسن عبد العال القيادية البارزة في الاتحاد والناشطة إحسان عبدالغفار وتعرض عناصر الأمن للصحفية بلقيس حسين من أسرة تحرير مجلة صوت المرأة واعترافا بهذا الدور للاتحاد النسائي تم تمثيله بعضوتين في جبهة الهيئات وهن خالدة زاهر رئيس الاتحاد في آخر دورة وفاطمة أحمد إبراهيم رئيس تحرير مجلة المرأة وترشحت فاطمة أحمد إبراهيم كشخصية مستقلة عن دائرة الخريجين واختيرت فاطمة أحمد إبراهيم كأول برلمانية عام(1965) وأول عضو برلمان في الشرق الاوسط وكانت نائبة من بين (365)ذكراً ولقد استطاعت تحقيق بعض المطالب والحقوق لتحسين اوضاع المرأة حيث نالت المرأة حرية المهنة والحق المتساوي في الأجر والمساواة في فرص التأهيل والتدريب والترقي والحق في عطلة الولادة مدفوعة الأجر وذلك في دستور عام (1968) وكافحت من أجل تحديد سن الزواج ومنع الزواج الإجباري وتعدد الزوجات وإلغاء قانون الطاعة وضعت فاطمة أحمد إبراهيم في الاقامة القسرية لأنها وزوجها رفضا التعاون مع نظام نميري العسكري عام (1969)لمدة عامين ونصف واصلت نضالها من اجل حقوق الإنسان

وترأست الاتحاد النسائي الديمقراطي (1991) ونالت جائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وجائزة ابن رشد عام 2006)) وأيضا ارتبط الكفاح من أجل حقوق المرأة باسم حاجة كاشف حسن عضو مجلس الاتحاد النسائي عام (1952)التي عملت مساعد ضابط إعلام في وزارة الاستعلامات عام (1957) وفصلت من وظيفتها عام ((1958 لأسباب سياسية لها العديد فيما يخص قضايا المرأة أصدرت جريدة القافلة الثقافية عام (1956)عملت مراسلة لجريدة الرأي العام عضو مؤسس لجمعية الهلال الأحمر ((1956وعضو مجلة التوثيق التربوية عملت في منظمة إلبونسكو ثم في جامعة الدول وعملت إحسان محمد فخري وهيأول امرأة تلتحقبكلية القانون جامعة الخرطوم 1956)) عملت كأول قاضية في السودان حتي وصلت قاضي استئناف عام ((1961.وعملت عفاف صفوت كأول مذيعة سودانية في التلفزيون عام (1962) السيدة إقنسلوكودو في منصب حاكم ولاية عام 1991)) وفي مجال الإعلام وصلت نعمات بلال لرئاسة وكالة سونااللأنباء عام (1999[21]) .

المحور الثاني:

القوانين والتشرعات وآليات التمكين ومنظمات المجتمع المدني ودور المرأة السياسي:

تعتبر القوانين والتشريعات هي أعلى مستوى لإرساء إجراءات موسسية وتعديل سياسات ولحدوث تحول ديمقراطي وفي مجال سن القوانيين شهد القانون والدستور السوداني تعديلات حقيقية وكان هنالك إقرار بحق المرأة في المسأواة المشكل لايوجد في وجود القوانين أو التصديق على توصيات ومعاهدات دولية ولكن في أنماط السلوك والعقلية التقليدية السائدة والمسيطرة على البيئة الاجتماعية وتبقي الإجراءات المنصوص عليها دستوريا وقانونيا كالكوتة والتي تهدف إلى تمثيل المرأة في كل مرافق الدولة ليس هدف في حد ذاتها بقدر ماهي وسيلة من أجل إتاحة الفرصة لتولي المرأة مراكز القرار وتحسين صورتها النمطية عن طريق إبراز كيف أن المرأة قادرة على تولي مناصب قيادية وتحتاج النصوص إلى ال آليات لتطبيقها على أرض الواقع وتفعيل مبداء العدالة وليس فقط المناداة بالمساواة .

المحور الثالث :

الأحزاب السياسية ودورها في تفعيل دور المرأة :

يدور السؤال المحوري في هذه القضية حول هل كانت هنالك مشاركة سياسية حقيقية ومؤثرة في صنع القرار السياسي ورسم الخطط والإستراتيجات الوطنية هل كان يوجد دمج حقيقي لقضايا النساء في الشان السياسي والتنمية المجتمعية أم أن مشاركة النساء كانت مجرد منح مقاعد لتمثيل كمي ولتسوية وترضية للمجتمع الدولي ويركز هذا المحور على الإجابة عن الأسئلة الآتية: ماهو الدور الذي لعبته المرأة سياسيا في الفترات السياسية المختلفة من (1956-2020) وهل أدتالأحزابالسياسية دوراً رئيسا في تحفيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وقيادة العمل الحزبي إذ أن الأحزاب هي التي تقوم بترشيح للانتخابات واختيار المنتخبين وهي التي تحدد السياسيات اتجاه النوع وتضع البرامج واللوائح داخل انظمة الحزب المعين وتلاحظ الباحثتان من خلال تتبع نشاط الأحزاب السياسية ومدي فعالية المرأة داخل أنظمتها يجد أن هذا الأمر فيه الكثير من التباين والأختلاف في المواقف وربما يرجع ذلك في كثير من الأمور لتوجه الحزب والأيدلوجية التي يؤمن بها خاصة الأحزاب العقدية وظلت المرأة السودانية كأختها العربية بعيدة عن المجال السياسي ولم يسمح لها بالمشاركة السياسية وتحديداً التصويت إلا في خمسينيات وستنييات القرن الماضي

وظل ينظر إليها على أنها كائن غير سياسيولايهتم بها إلا في فترة الاستحقاق الأنتخابي من أجل الحصول على صوتها مع أقصاها من طرف الأحزاب وأيضا من طرف المنتخبين ولم تتمكن من الوصول إلى مناصب مهمة في المجالس الأنتخابية ولا في المراكز القيادية إلا مؤخراً وهو ماستحاول عدد من الدول العربية تجاوزه اعتمادا على نظام(الكوتا (ويعرف نظام الكوتا (Quota) تعني النصيب أوالحصة النسبية والغرض منه التميز الأيجابي بمعني اعتماد مبداء الأفضلية التي من خلالها تستطيع الإقلية الحصول على حقها باعتبار أنهم مهمشين في الحصول على صوتهم في التمثيل الوظيفي والتعليمي والمناصب العليا كما أن الكوتة تخصص لمجموعة من الفئات لضمان تمثلها في مؤسسة ما وهي وسيلة لتوسيع فرص المشاركة استخدم في امريكا عام 1961)) بهدف تعزيز عدم التميز وبدا فعليا في مؤتمر بكين عام1995)) طالبت فيه الحكومات بالعمل على زيادة مشاركة المرأة لتصل الحد الادني إلى30 % (26) وتري الباحثتان أنه من خلال واقع الأحزاب السودانية لم تعمل على تطبيق الكوتة رغم أن البعض لديه إيماناً بهذه الحصة ولكن لاعتبارات مجتمعية وسيادة السلطة الأبوية والمفاهيم الذكورية وسط قيادات هذه الأحزاب والعقلية المسيطرة على البنيات الاجتماعية داخل قواعد تلك التنظيمات تجعل البعض منها يحجم عن ترشيح المرأة حتي المرأة نفسها داخل هذه الأحزاب تمنح صوتها لذكور منهم والمتتبع لحركة الأحزاب السياسية نجد أن هنالك بعض الأحزاب تولت فيها المرأة مراكز قيادية متقدمة وبالنسبة للأحزاب اليمينية نجد تمثيل المرأة ضمن هيكلها الحزبي القيادي حيث كانت سعاد الفتاح البدوي ضمن الجيل الأول الذي أسس لقيام جبهة الميثاق وانضمت للاتجاه الاسلامي عام(1952) وأصبحت ضمن الهيكل التنفيذي للحركة الأسلامية عام 1982)م) كما أنها عملت على تأسيس المنظمة العالمية للنساء المسلمات عام (1982) وكان لها جهود في إصدار قرار مساواة الرجل والمرأة في الأجور وكانت مرشحة الخريجين في الانتخابات النيابية العامة عام (1986) وفي عهد حزب المؤتمر الوطني تقلدت منصب مستشارة الرئيس لشؤون المرأة والطفل عام (2000م) كما أن السيدة حاجة كاشف قد عينت كوزير لمجلس الرعاية الاجتماعية عام (1980) في عهد حكومة نميري وفي ثورة ديسمبر 2019م أعتراف بحق المرأة في التمثيل السياسي تم للأول مرة تولي مناصب سيادية ودستورية للمرأة السودانية حيث تقلدت السيدة عائشة موسى والسيدة رجاء نيكولا عبدالمسيح منصب عضوتين في مجلس السيادة في حكومة الفترة الانتقالية عقب ثورة ديسمبر (2019) أما في التمثيل الوزاري عملت الحكومة الانتقالية لعبدالله حمدوك وقتها على تحقيق أكبر تمثيل للمرأة حيث تولت السيدة أسماء محمد عبدالله وزارة الخارجية لأول مرة منذالاستقلال تتولي امرأة وزارة الخارجية وأعقبتها في 10فبراير السيدة مريم الصادق المهدي كوزيرة في نفس الحقيبة كما تم تعيين ولاء عصام البوشي وزيرةللشباب والرياضة كما تم تعيين البروفسير فدوي عبدالرحمن مديرا لجامعة الخرطوم والدكتورة آمال محمد عز الدين واليا على الولاية الشمالية والسيدة آمنة أحمد محمد المكي واليا على ولاية نهر النيل.ولقد وصف حمدوك تمثيل النساء في مقاعد الولاة بأنه دون الطموح. وبتتبع حركة تقدم أدوار المرأة التي لعبتها في الحياة العامة والسياسية خاصة يجد أن هنالك دورا رئيسي وأساسي لعبتها الجهود الشخصية للمرأة وأن التأهيل والتعليم الذي أكسبها الكفاءة لتقلد هذه المناصب او لعب الأدوار المتقدمة أيضا لم يكن كحصيلة لتنظيمات حزبية أو حكومية وأن ممارسة حق الترشيح والانتخاب أيضا كان لصراع قادته المرأة نفسها بتأسيسها تنظيمات أو كيانات للدفاع عن حقها خاضت فيه معارك في

المقام الأول في مؤسسات الحكم ثم المجتمع وأنها استطاعت أن تحوز على الثقة العامة وتنخرط في العمل العام بجدارة وحنكة وكان لها دور في تغيير رأي ومفاهيم المجتمع السوداني بكل فئاته وأنها تفرغت لقضايا الشأن السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي العام وتمكنت من المشاركة في قضايا المجتمع المدني كما أن هنالك تقدم محرز على صعيد الوعي الثقافي للمرأة نحو المشاركة السياسية والاهتمام بالشأن السياسية خاصة في الولايات الوسطي (دراسة عواطف فاروق ،البينواموم اوين). وتري الباحثتان أنماتم منحه من قبل الاحزاب كان لتسوية سياسية وترضية للمجتمعات الدولية خاصة في ظل ثورة ديسمبر ولم تشارك المرأة مشاركة فاعلة ومؤثرة في صنع القرار والجدير بذكر أن مفاوضات سلام جوبا لم تكن المرأة فيها ضمن الوجوه البارزة في لجان المفاوضات رغم أن المرأة هي التضحية الأولي لنزاعات القبلية ،الحروب الاهلية، جرائم العنف والاغتصاب. وتري الباحثتان أن عدم تفعيل دور المرأة في التمثيل داخل العمل التنظيمي للأحزاب ربما يعود في المقام الأول لقصر الفترات الديمقراطية التي شهده السودان التي لم تتجاوز عقد ونصف من الزمان من نيل االسودان استقلاله حتي تاريخ إجراء هذه الدراسة. لذلك لم يتم إرساء الممارسة الديمقراطية كما أن هذه الأحزاب لم تمنح الفرص الكافية للبناء والتظيم العمل بداخلها كل ذلك كان ناتج لعدم الاستقرار السياسي والأمني للسودان.وتمكنت من المشاركة في قضايا المجتمع المدني كما ان هنالك تقدم محرز علي صعيد الوعي الثقافي للمرأة نحو المشاركة السياسية والاهتمام بالشأن السياسية خاصة في الولايات الوسطي (دراسة عواطف فاروق ،البينواموم اوين)

الخاتمة :

لقد قامت هذه الدراسة علي فرضيات ان لعب المرأة لدورها السياسي كاملا وبفعالية . يرجع في طبيعته لعديد من العوامل والمتغيرات التي شكلت تحديات واجهت المرأة وحالت في كثير من الاحيان دون فعالية الاثر وصنع الفرق في دورها كان ابرزها يعود للمورثات والمفاهيم المجتمعية والثقافية المسيطرة والسلطة الذكورية وهذه الثقافة تشبعت بها المرأة نفسها ممانعكس علي صورتها الذهنية لنفسها وقدراتها مماجعل المرأة نفسها مدافع عن هذا المفاهيم واداة لترسيخها من خلال تربية النشئ او السكوت عن الكثير من الممارسات السالبة والعنيفة في حق الانثي داخل الاسرة او في مؤسسة الزواج وحالات الاحوال الشخصية المتعلقة بقضاياها لذا شكل تحديها لواقعها النفسي اكبر تحدي لها بالاضافة للواقع الاجتماعي من فقر وامية ونزوح وهجرة بسبب الحروب او لاسباب اقتصادية جعلتها في موقف تحمل العبء المعيشي لكثير من الاسر خاصة ان المجتمع السوداني في العصر الحديث شهد هجرة غير مسبوقة للخارج الي الداخل من قبل الرجال مماادداء لتراجع المرأة عن دورها في العمل العام مقارنة بدورها البارز والقوي في قيادة الحراك المجتمعي والمساهمة في مجال رفع وعي المرأة في حقها السياسي ونضالها والمكاسب السياسية التي حققتها التي مثلت انجاز تاريخي في مسيرة حياتها السياسي وفي حركة البناء الوطني والتنمية الديمقراطية والتغلب علي الصورة النمطية للمرأة لحد ما واسهم في نيل بعض الحقوق في مجالات عديدة ومختلفة و في مساعدة نفسها وتنمية قدراتها خاصة الثقافية، المعرفية ،النفسية والاجتماعية كما ان رغمالنصوص القانونية والدستورية والمصادقة من قبل الحكومات السودانية علي المعاهدات الدولية التي تنص علي المساواة والتمييز الايجابي للمرأة وحقها في الممارسة السياسية ولعب دورها كاملا في الحياة السياسية كل

ذلك لم يترجم علي ارض الواقع وذلك لوجود بون شاسع بين النصوص وواقع التطبيق ولعل ذلك يرجع لتلك التحديات التي تم ذكرها بالاضافة لوضع السودان البالغ التعقيد في ممارسة الديمقراطية وبناء الهَّوية والحس الوطني والتحرر من سيطرة المفاهيم الذكورية حتي من قبل النخب السياسية التي اوكل اليها الامر في العديد من فترات الحكم الديمقراطي كما ان آليات التمكين والمنظمات الاممية خاصة الامم المتحدة ممثلة في آليات المختصة في توفير الحماية للمرأة فشلت في تحقيق وتعزيز مشاركة المرأة بالاضافة الي ان نظام الكوتا لم يؤدي الي سياسيات تعزز مكانة المرأة اجتماعياً او اقتصادياً وخلاصة الامر رغم المكاسب التي تم تحقيقها والتي تمثلت في المشاركة المبكرة للمرأة السودانية في الحياة السياسية ونضالها الطويل في شتي المجالات وتوليها للعديد من المناصب القيادية والوزارية مقارنة بالمرأة في محيطها الاقليميمنذتاريخمبكر وفي توليها لمناصب تنفيذية ووزارية وادارية ودستورية سيادية مؤخراً في ظل ثورة 19ديسمبر(2019)الان تلك المناصب اخذت البعد الجندري فمعظم الوزارات التي تقلدتها كانت في المجال الاجتماعي والصحي باستثناء فترة الرئيس عبدالله حمدوك ربما لاسباب تتعلق بطبيعة دور المرأة في تلك المرحلة اوبشخصية الرئيس غير ان تمثيل المرأة في منصب والي في الولايات او في المجالس المحلية مازال يصارع تلك التحديات المجتمعية خاصة في المجتمعات الريفية والولايات ومن ضمن المكاسب المحققة في خلال تلك الفترة انه تم احرز تقدم في نوع التمثيل بتولي سيدتين لوزارة سيادية هي وزارة الخارجية ووزارة العدل الذي شكل نقطة مضيئة في تاريخ القضاء السوداني ومن المكاسب النوعية غير المسبوقة الدور الفاعل لناشطات السياسيات ولعديد من الكوادر النسائية في الحراك السياسي في ثورة اكتوبر 1964)) انتفاضة ابريل (1985) وبصورة واضحة في ثورة 19 ديسمبر(2019) ظلت موجودة في الشارع مع الثوار ولجان المقاومة والتصدي لقمع وممارسات جهاز الأمن ضد المرأة والاستمرار في المشاركة لمناهضة محاولات اخماد الثورة كان كل ذلك يجسد تنامي الوعي السياسي للمرأة السودانية ممايعني ان استمراية هذا التيار القوي للحركة النسائية رغم عدم اخذه الطابع التنظيمي والتنسيقي التعاوني الان انه يمكن التنبؤ بمؤشرات جيدة في المستقبل بان المرأة السودانية سوف تحرز تقدماً في الادوار التي تقوم بها في تغيير المجتمع السوداني والدفع بقوة في اتجاه تحقيق الديمقراطية والمحافظة عليها وحصولها علي مذيد من الفرص والحقوق السياسي وارغام الاحزاب ومؤسسات الدولة والحكومات القادمة باهمية وفعالية دورها في تحقيق الاستقرار والسلام والعدالة والتنمية المستدامة لسودان مع الاخذ في الاعتبار ان ذلك لن يتحقق دون احداث تغييرات جذرية في المفاهيم المجتمعية السائدة والقضاء علي الفقر والامية وتقدم عجلة التنمية وقيام مراكز البحوث والدراسات والجامعات بدورها في تتطوير المفاهيم ونشر ثقافة التعليم وحقوق المواطنة.وتري الباحثتان ان ماتم منحه من قبل الاحزاب كان لتسوية سياسية وترضية للمجتمعات الدولية خاصة في ظل ثورة ديسمبر ولم تشارك المرأة مشاركة فاعلة ومؤثرة في صنع القرار والجدير بذكر ان مفاوضات سلام جوبا لم تكن المرأة فيها ضمن الوجوه البارزة في لجان المفاوضات رغم ان المرأة هي الضحية الأولي لنزاعات القبلية ،الحروب الاهلية، جرائم العنف والاغتصاب. وتري الباحثتان ان عدم تفعيل دور المرأة في التمثيل داخل العمل التنظيمي للاحزاب ربما يعود في المقام الأول لقصر الفترات الديمقراطية التي شهده السودان التي لم تتجاوز عقد ونصف من الزمان من نيل االسودان استقلاله حتي تاريخ اجراء هذه الدراسة . لذلك لم يتم ارساء الممارسة الديمقراطية كما ان هذه

الاحزاب لم تمنح الفرص الكافية للبناء والتظيم العمل بداخلها كل ذلك كان ناتج لعدم الاستقرار السياسي والامني للسودان.

بالنسبة للاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة السودانية: نجد ان مفهوم التنمية والقضاء على التميز ضد النوع والفقر والأمية هي المفاتيح الرئيسة لتمكين المرأة من لعب دورها في الحياة السياسة والمشاركة في البناء الوطني التنمية المستدامةوالفرص المتساوية وبناء المجتمعات الديمقراطية اهداف يجب ان تتبناها كل التنظيمات النسوية والحركات التحررية لكي تحصل المرأة علي بيئة مجتمعية تصلح للمارسة دورها في مختلف المستويات والمجالات الحياتية وان دور المرأة في القضايا العامة ومشاركتها محورية ومهمة الا انه يجب ان تكرس مذيد من الجهود مع التنسيق والتعاون بين جميع اشكال التنطيمات النسوية من اجل دفع ومساندة اختها المرأة في مناطق الحروب والنزاعات وفي الارياف ومن اجل محاربة الامية والفقر .كما ان قضايا التدريب والتأهيل واعداد الكوادر المؤهلة جوهرية ومهمة و مسؤولية المرأة الناشطة سياسياً واجتماعيا والمنظمات المجتمعية في ظل فشل النخب السياسية والحكومات الشمولية والاحزاب السياسية من معالجة هذه القضية فالتحول الديمقراطي وتغيير المفاهيم المجتمعية ياتي ثماره في ظل الوعي بطبيعة المجتمع السوداني وكسب الرجل السوداني كمعول لبناء المرأة والوطن و يجب علي المرأة السعي لكسب الجانب الديني والوعي والتصدي للخطاب المتطرفبمذيد من الدراسات والبحوث والاعلام المستنير .امافيمايتعلق بالوضع الاقتصادي للمرأةالسودانية: لقدجاءت متمثلةفي عدم استقلالية المرأةاقتصادياًوعدم توفيرفرص العمل المتساوية والاجر المتساوي وشغل المناصب الوظيفية والإدارية العليا وعدم تقييم العمل الرعوي والزراعي الذي تقوم المرأة فيه بدور رئيسي من غير عائد اقتصادي محسوب واعمال الاشغال اليدوية والمنتجات المحلية والاعمال الهامشية بائعات الشاي والكسرة والفراشات في المدارس وأماكن البيع في الأسواق اللائي لا تتوفر حماية لهن ولا يوجد تنظيم يمثلهن ويدافع عن حقوقهن مما نتج عنه تدني المستوي الاقتصادي للمرأة وتفشي الفقر بين فئاتها المختلفة وانتشار الامية والأوضاع الاجتماعيةالمتردية للمرأة لتفضي اليتخلف التنمية الاجتماعية. بالإضافة الي ان الخطاب الديني لم يلع بدورفاعل في دعم قضية المرأة وتعزيز دورها وكان عقبة من ضمن العقبات بتركيزه على تعميق الثقافة المجتمعية التي تدعي ان لها سند ديني في كثير مايتعلق بقضايا المرأة في مجال الأحوال الشخصية وقضايا الاسرة والخروج للعمل العام

محور القوانيين وآليات التمكين ودورهما في تفعيل دور المرأة السياسي: نجد واقع المرأة الغير فاعل في الحياة السياسية لا يعود لعدم وجود القوانين او التشريعات وانما لواقع اجتماعي واقتصادي وثقافي يستدعي التعامل مع هذه المنظومة بمذيد من العلمية والعمل علي توظيف المناهج والتعليم وأساليب التنشئة الاسرية كما ان هنالك حاجة ضرورية لمذيد من التعديل وسن القوانين الجديدة ولمذيد من آليات التفي. وتوفير نوافذ الحماية والمقاضأة في مراكز ومناطق جغرافية قريبة من المرأة خاصة في معسكرات النزوح والمناطق الريفية وباستقراء الحقب التاريخية في الفترةمن (1956-2020)

أما القوانين وآليات التمكين: أن مسألة الحقوق وتفعيل القوانين وتوفير اليات الحماية والمراقبة وتوفير حق المواطنة هما الارضية للممارسة المشاركة الفاعلة وسن التشريعات دون متابعة التنفيذ والرقابة يعني تزيف للوعي والتسويات الزائفةولاحراز تقدم حقيقي يجب بناء العلاقات مع المنظمات الاقليمية

والدولية مما يعزز من المساندة وتقوية الموقف ضد السياسيات الحكومية التي تعمل علي عدم تمكين المرأة من دورها كما نجد ان واقع المرأة الغير فاعل في الحياة السياسية لا يعود لعدم وجود القوانيين اوالتشريعات وانم الواقع اجتماعي واقتصادي وثقافي يستدعي التعامل مع هذه المنظومة بمذيد من العلمية والعمل على توظيف المناهج والتعليم وأساليب التنشئية الاسرية كما ان هنالك حاجة ضرورية لمذيد من التعديل وسن القوانيين الجديدة ولمذيد من آليات التفيذ وتوفير نوافذ الحماية والمقاضأة في مراكز ومناطق جغرافية قريبة من المرأة خاصة في معسكرات النزوح والمناطق الريفية وباستقراء الحقب التاريخية في الفترة من (1956 -2020) وفي جانب الاحزاب السياسية ودورها في تفعيل دورها السياسي:نجد ان منح الأحزاب والأنظمة السياسية للمرأة مناصب سياسية كان في معظم الحالات لتسوية والترضية وكسب أصوات النساء واستغلالهن ولم يكن هنالك خط سياسي واضح اتجاه قضايا المرأة او برنامج حزبي واضح تتبناه االاحزاب وظلت المرأة السودانية تتولي ذات الحقائب الوزارية التي اخذت طابع الرعاية التقليدية الاجتماعية ضمن الاطر الثقافية والاجتماعية التيتحكم أدوار المرأة عد ا في حكومة عبدالله حمدوك تم احراز قفزة، وعية طفيفة ويرجع ذلك في تقدير الباحثتان لظروف تتعلق بطبيعة المرحلةالانتقاليةولترضية المجتمع الدولي ومؤسسته كما ان آليات التمكين السياسي لم تتصدي بشكل المطلوب كما ان تولي النساء للمناصب السياسية والسيادية لم يدعم قضايا الحقوق والحريات ولكنه حرك ساكن في الصورة النمطية للمرأة وسيطرة المفاهيم الذكورية لااحداث خروقات والتمكن من تحديها كما انه برهن علي خطاء الكثير من المفاهيم السالبة واحدث بعض التغيير في عقول العامة ومنح الثقة والامل من اجل صنع التغيير واحراز مذيد من التقدم في كل المجالات بمافيها دورها في الحياة السياسية عوامل تتعلق بالمرأة نفسها في عدم قدرتها علي التحكم في مصيرها وحياتها واحساسها بقييمتها وتحديد اهدافها وزيادة الوعي ومعرفة الحقوق وتنظيم نفسها وتوحيد جهودها لمعالجة ذلك والاحساس بالقوة الجماعية وتشكيل الوعي الجمعي للقضا علي المفاهيم الذكورية السائدة و الدور النمطي للمرأة في الثقافة المجتمعية السائدة واساليب التنشئية الاجتماعية والادوار داخل الاسرة وتلك مهمة المرأة بوصفها المسؤول الأول عن ذلك. نجد منح الاحزاب والانظمة السياسية للمرأة مناصب سياسية كان في معظم الحالات لتسوية والترضية وكسب اصوات النساء واستغلالهن ولم يكن هنالك خط سياسي واضح اتجاه قضايا المرأة او برنامج حزبي واضح يتبناها الاحزاب وظلت المرأة السودانية تتولي ذات الحقائب الوزارية التي اخذت طابع الرعاية التقليدية الاجتماعية ضمن الاطر الثقافية والاجتماعية التي تحكم ادوار المرأة عدا في حكومة عبدالله حمدوك تم احراز قفزة نوعية طفيفة ويرجع ذلك في تقدير الباحثتان لظروف تتعلق بطبيعة المرحلة الانتقالية ولترضية المؤسسات كما ان آليات التمكين السياسي لم تتصدي بشكل المطلوب وان الضغوط التي تقوم بها المنظمات الدولية للمرأة في كثير من المواقف تتكتفي برفع التقارير لجهات المعنية دون القيام باي خطوات اجرائية في واقع المرأة كما ان منظمات المجتمع المدني تراجع دورها كثير في دعم موقف المرأة السياسي فيما يتعلق بمطالب مؤتمر بكين (1995) بتخصيص مقاعد برلمانية (مشروع الكوتا) وتنفيذه علي ارض الواقع في ظل تجارب الحكومات الديمقراطية التي تعاقبت علي السلطة في السودان .

النتائج :

- ارتفاع نسبة الوعي بالتعليم والعمل المجتمعي للمرأة السودانية حقق للمرأة مكاسب في مجال القوانين والحقوق.- ارتبطت الحركة النسوية منذ بداياتها في الاربعينيات بالحركة الوطنية والسياسية وحقق الرواد منهن العديد من المكاسب.
- لاتتناسب المكاسب التي حققتها المرأة السودانية ودخولها للعمل السياسي مبكراً (منذ 1953) ومع ماوصلت اليه الان (2020).
- تم تغيير طفيف وغير جزري في الصورة النمطية للمرأة السودانية ودورها التقليدي.
- لعبت العوامل الذاتية خاصة البعد الادراكي لصورة الذات وعدم الثقة في قدراتها والتبعية لسلطة الرجل اكبر تحدي
- مشاركة المرأة السودانية في الحياة السياسية يرتبط بتغييرات اجتماعية اقتصادية وسياسية اهمها استقرار نظام الحكم وبسط الامن .
- تم حصر النساء اللائي تقلدن مناصب سياسية في المصالح الحزبية الضيقة مع غياب الرؤية الحزبية لدور المرأة وتنظيمها داخليا او تدريبها وتأهيلها لممارسة دورها السياسي .
- مشاركة المرأة بفعالية في تولي مناصب خضع بالدرجة الأولي لطبيعة النظام الحاكم والاستقرار السياسي وغياب المؤسسية والقوانين.
- لم يكن هنالك اثر واضح لتولي المرأة السودانية والتقدم في قضايا النوع والقوانين .
- القوانين غير فعالة علي ارض الواقع كما ان آليات المراقبة والتنفيذلاتوفر الحماية المطلوبة.

التوصيات :

- تبني العمل السياسي من قبل منظمات المرأة والعمل علي خلق العمل التنظيمي بشكل مستقل عن الاحزاب.
- علي المنظمات النسائية العمل علي بناء التحول الديمقراطي واستقرار انظمة الحكم ودعم خطط التنمية والعمل علي تجاوز ومعالجة كل التحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .
- يجب علي المرأة السودانية السعي الجانب الديني والتصدي للخطاب المتطرف بمذيد من العمل الاعلامي المنظم والواعي مع وابارز الفهم الصحيح لدين ونشر تعليم المرأة ومحاربة الامية .
- دعم وتقوية مركز المرأة الاقتصادي وتحقيق الاستقلالية وزيادة الدخل عبر المشاريع الصغيرة واستقطاب المنظمات الدولية العاملة في تنمية المرأة .
- تنشيط آليات الحماية والمراقبة وتفعيل دور الحقوقيات والناشطات في حقوق المرأة وعمل تنظيمات لمواجهة الانتهاكات والتشبيك مع الهئيات الاممية و القانونية الدولية للحصول علي المساعدات الفنية .
- حق المرأة في التعليم ،التدريب والتأهيل ارث من الحركات النسوية النساء الرائدات يجب تقنينه وهو مسؤولية المرأة المتعلمة والمؤهلة .

- الاهتمام بجانب النفسي للمرأة السودانية وبناء الصلابة النفسية والقدرة اتخاذ القرار و التصدي لتحديات .
- تنظيم العمل السياسيي للمرأة والعمل علي تبني خطط واستراتيجيات داخل برامج الاحزاب والتنظيمات السياسية وتفعيل دور المرأة الحزبي

الاقتراح بالبحوث المستقبلية:

- اجراء البحوث المتعلقة بدراسة : المتغيرات النفسية والعوامل الذاتية وعلاقتها بالممارسة السياسية للمرأة السودانية (نماذج لرائدات الحركة الوطنية).
- العوامل الاقتصادية وقانون العمل وعلاقته في تقوية مركز المرأة السياسي
- المفاهيم الثقافية والعادات والتقاليد السودانية وعلاقتها بتطور مركز المرأة السياسية في المجتمع السوداني (دراسة مقارنة بين المرأة في جبال النوبة والمرأة في ولاية نهر النيل)
- البناء الوطني ودور المرأة السودانية في حركات التحرر والتنمية الاجتماعية
- قراءات في الشعر الوطني ورمزية المراة فيه واثره في الاستقلال
- اسهامات رائدات الحراك السياسي لمناهضة الحكم الشمولي في السودان في الفترة من (30يونيو1989-19ديسمبر 2019م.

الهوامش :

(1) السودان (التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسه) منظمه الآمم المتحدة للطفولة ,ط أكتوبر 2014,ص7.

(2) عواطف فاروق عثمان أحمد : توجهات المرأة السودانية نحو المشاركة السياسية (دراسة إحصائية تحليلية ،رسالة ماجستير جامعة الجزيرة كلية الاقتصاد والتنمية الريفية ابريل 2015.ص81-84.

(3) احسان دفع الله الشيخ عمر : دور المشاركة السياسية للمرأة السودانية في الفترة من 1956-2010 جامعة السودان للعلوم والتكنولوجية .,ص40-43 .

(4) وهيبة الشريف عبدالله :المشاركة السياسية للمرأة السودانية في الفترة من 2005-2017 المجلس التشريعي بولاية الجزيرة نموذجاً ،رسالة دكتوراه- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجية - كلية الدراسات العليا ,ص9.

(5) دراسة أشرف عوض علي, حسناءتمام ,حسناء حسن عبد الجواد ,رابعه نور الدين وزير ,رابعه عبد الرحمن محمد بعنوان (المرأة في الحياه السياسية مقارنة بين الدول العربية والغربية) دراسة حالة الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية تونس 2001-2015 ص27,

(6) اليونسكو (معهد اليونسكو للأحصاء 2017) https//ar.unescoora

(7) اليونسكو (السودان :مراجعه سياسات التعليم تمهيد الطريق الي 2030ص9.

(8) نفس المرجع ص12.

(9) بلقيس بدري ,مي عز الدين ,تمكين المرأة:المعتي النظريات والتطبيقات الناشر جامعه الأحفاد للبنات ط2013 ص17.

(10) حاجة كاشف بدري : الحركة النسائية في السودان ، الخرطوم : دار جامعة الخرطوم لنشر 2002م ص77.

(11) بلقيس بدري : المرأة السودانية حاضرها ومستقبلها ،ط1 ،الخرطوم مدراك لطباعة والنشر 2008 ص67.

(12) بلقيس بدري ومي عزالدين :مرجع سابق ص33.

(13) البينوأموم أوين ,دور المرأة في المجتمع (اختلال ميزان قسمة السلطة والثروة) النشر 2009.

(14) محاسن عبد العال ,بلقيس بدري التمكين و نظام وضع السياسات ط2008 الناشر جامعه الأحفاد للبنات ص 313 .

(15) بلقيس بدري وسامية النقر : الكوتةوانعكاستها علي المشاركة السياسية للمرأة السودانية ،جامعة الاحفاد للبنات ،مركز دراسات الجندرا والتنوع والسلام والحقوق ،2013 ص 38-30.

(16) حاجة كاشف بدري : ،مرجع سابق ص145.

(17) عبدالحميد علي : نساء السودان معركة من اجل الحكم ،25/5/alaraby.co.uk2020 ص 78.

(18) ابتسام ساتي ابراهيم :تمكين المرأة ،منظمة المرأة العربية الدراسات المسحية في المجال الاجتماعي ص66 .

(19) برنامج الامم المتحدة الانمائي : السودان عدالة النوع الاجتماعي والقانون 2018.

(20) Project on Middle East Democracy: 1730 Rhhode Island. Avenue Nw Suite 617 Washington DC2003 علي موقع POmed .Org

(21) بلقيس بدري ,سامية النقر ,مرجع سابق ص 200.